

مقرر مهارات بحثية 3 الأسبوع 6

عرض الطالب / بدرعبدالله السبيعي
دكتوراة القانون
الفصل الثالث



المقدمة

- 
- تمثل الفرضيات العلمية أداة أساسية في البحث العلمي، حيث تتيح للباحث تقديم إجابة مؤقتة ومبنية على الاستدلال العقلي أو الملاحظة التجريبية لمسألة بحثية، تُصاغ بشكل يربط بين متغيرات محددة يمكن اختبارها والتحقق منها.
 - نقدم فيما يلي فروضاً بحثية رئيسية وفرعية مبنية على موضوع الدراسة المختار، والذي يتناول المسؤولية القانونية عن الجرائم الإلكترونية المدعومة بتقنيات الذكاء الاصطناعي في ضوء النظام السعودي ومقارنته بالتشريعات الأوروبية.



المسؤولية القانونية عن الجرائم الإلكترونية المدعومة بالذكاء الاصطناعي في النظام السعودي – دراسة مقارنة

الفرضية الأساسية الاولى

- يوجد تأثير معنوي لاستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في ارتكاب الجرائم الإلكترونية على صعوبة إثبات المسؤولية الجنائية في النظام السعودي.
- هذه الفرضية تربط بين متغيرين:
 - المتغير المستقل: استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في الجريمة.
 - المتغير التابع: صعوبة إثبات المسؤولية الجنائية.
- ◀ فروض فرعية:
 - كلما زادت قدرة النظام الذكي على العمل باستقلالية، زادت صعوبة تتبع مصدر القرار الإجرامي وإثبات الفاعل القانوني.
 - تؤدي قدرات الذكاء الاصطناعي في إخفاء الهوية وتشفير البيانات إلى تقليل فاعلية الأدلة الرقمية أمام جهات التحقيق في المملكة العربية السعودية.

الفرضية الأساسية الثانية

- توجد فروق جوهرية بين النظام السعودي والأنظمة الأوروبية في تحديد المسؤولية القانونية لمطوري أنظمة الذكاء الاصطناعي المستخدمة في الجرائم الإلكترونية.
- هذه الفرضية تقوم على مقارنة بين نظامين قانونيين وتوضح أن هناك اختلافًا في التعاطي مع المطور كمصدر محتمل للمساءلة القانونية.

◀ فروض فرعية:

- تتضمن الأنظمة الأوروبية أحكامًا صريحة تنص على مسؤولية المطورين عن البرمجيات التي تسهم في ارتكاب الجرائم، بينما لا تتضمن الأنظمة السعودية نصوصًا مماثلة واضحة.
- يتبنى النظام الأوروبي مفهوم "المسؤولية التشاركية" عند تعدد الأطراف التقنية، في حين يركز النظام السعودي على ركن الفاعل أو الشريك التقليدي في الجريمة.

الفرضية الأساسية الثالثة

- تسهم تشريعات مكافحة الجرائم المعلوماتية في السعودية في الحد من الجرائم الإلكترونية المدعومة بالذكاء الاصطناعي، لكنها لا تغطي بشكل كافٍ مسؤولية الكيانات البرمجية المستقلة.
- هذه الفرضية تشير إلى وجود مساهمة حالية للتشريع لكنها غير شاملة لجميع التطورات التقنية، خاصة في ما يتعلق بالأنظمة الذكية الذاتية القرار.

◀ فروض فرعية:

- لا تتضمن الأنظمة السعودية الحالية تعريفًا قانونيًا صريحًا للكيانات البرمجية المستقلة بوصفها أطرافًا قانونية محتملة في الجريمة.
- تفتقر اللوائح التنفيذية لتشريعات الجرائم المعلوماتية إلى أدوات تنظيمية خاصة بالذكاء الاصطناعي، ما يعيق مساءلة الكيانات غير البشرية في حال ارتكابها أفعالاً ضارة أو غير مشروعة.

الخلاصة

- تمت صياغة ثلاث فرضيات رئيسية تتناول موضوع المسؤولية القانونية عن الجرائم الإلكترونية المدعومة بالذكاء الاصطناعي في النظام السعودي، وذلك من خلال ربط المتغيرات الأساسية المتعلقة باستخدام الذكاء الاصطناعي، وصعوبة الإثبات، وتنظيم المسؤولية القانونية، وموقع المطورين والكيانات البرمجية في الإطار القانوني.
- لكل فرضية رئيسية فروضان فرعيان يُعززان من شمولية التحليل وعمق التناول، مع مراعاة وضوح العلاقة بين المتغيرات وقابليتها للقياس والاختبار، والتنوع بين الفرضيات السببية والمقارنة والتنظيمية.
- جاءت الصياغة متسقة مع متطلبات البحث العلمي، ما يُمكن الباحث من استكشاف الظاهرة بموضوعية ودقة، وتوجيه الدراسة نحو نتائج ذات أثر قانوني وتشريعي واضح.



Thank You